

Repressive practices against the national movement in the era of Arshad Al-Omari government 1946

Assiatant Prof. Dr. Jaafar Abdul-Daem Al-Mansour
The University of Basrah
Department of History / College of Education for the Humanities
E- mail: almansuorg@yahoo.com

Abstract:

The aim of our study is to shed light on the political violence and repressive practices that national powers have been subjected to from the ruling authorities in the monarchy in Iraq. And explain the direct and indirect causes of this violence. We have tried to take the Ministry of Arshad Al-Omari as a model that this person was very successful before the ministry and his sincere and distinguished national character in giving and achievement, and a unique mentality in building and construction, and very successful in its work. A repressive and negative dictatorship, nothing has been accomplished except for the oppression of the national forces. Through this study, we will try to show the causes of political violence in the Iraqi character in contemporary history

Key words : Arshad Al-Omari, National Parties, Popular Forces, Kawarbaghi,
Acts of Violence

الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد

حكومة أرشد العمري ١٩٤٦

أ.م.د. جعفر عبد الدائم بنيان المنصور
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
E- mail: almansuorg@yahoo.com

المستخلص :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العنف السياسي ، والممارسات القمعية التي تعرضت لها القوى الوطنية من السلطات الحاكمة، في العراق خلال العهد الملكي وبيان الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا العنف. وقد درس البحث وزارة أرشد العمري أنموذجاً لبعض وزارات الحكومة خلال العهد الملكي في العراق ؛ لكون هذا الشخص كان ناجحاً جداً قبل تسنمه منصب رئاسة الوزراء، وشخصيته كانت وطنية مخلصه ومتميزة في العطاء والإنجاز، وعقليته فذة في البناء والإعمار ، وناجحة جداً في عملها. ولكن بعد أن اعتلى منصب رئيس الوزراء، تغير تغييراً جذرياً، وأصبح شخصية دكتاتورية قمعية وسلبية، لم يحقق شيئاً يُذكر غير اضطهاد القوى الوطنية. وسنحاول من خلال دراستنا هذه اظهار أسباب العنف السياسي في الشخصية العراقية في التاريخ المعاصر .

الكلمات المفتاحية : أرشد العمري ، الأحزاب الوطنية ، القوى الشعبية ،كاروباغي ، أعمال العنف.

المقدمة :

إنّ الطبيعة البشرية قائمة على سلوك التفرّد والاستثثار وحبّ التملك ، وفرض الهيمنة والاستحواذ والرغبة في التحكم والسيطرة وفرض الرأي الواحد، والاستعلاء والتسلّط العفائديّ والسياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ ، والميل نحو تهميش الآخرين أو عزلهم تلك هي من أكثر البديهيات المعروفة والشائعة ، في تاريخ العراق المعاصر .

يبدو أنّ ذلك السلوك في المجتمع العراقيّ ، ناتج عمّا تعرّض له المجتمع خلال مسيرة تأريخه الطويلة ، من قمع واجتثاث وتسقيط وظلم على يد الدكتاتوريات الحاكمة ، التي مارست تلك الأعمال بقسوة وشراسة وعدوانية لمخالفها ومعارضها ، في محاولة لفرض الرأي الواحد والعزل السياسيّ والارهاب الفكريّ والأمنيّ المعتمد على التخوين والكرهية ، والتكيل والقتل والعقوبات التعسفية اللامعقولة ، التي حولت المجتمع العراقيّ الى حقل رخيص للتجارب المستهينة بأرواح الناس وحقوقها .

فضلاً عن ان الشخصية السياسية العراقية تتّميز بنزوعها شبه الفطري نحو التسلّط والتحكّم وفرض دكتاتورية الرأي الواحد على المستويات كافة، وعلى نحو فاضح ومكشوف بالرغم من محاولات بعض الأنظمة والأحزاب والقادة السياسيين تغطية ذلك النزوع السلطوي القهري وإخفائه، وتبريره برفع الشعارات الجبهوية، والتحالفية الدستورية، والشعبية والجماهيرية والبرلمانية. إلا أنّ النتيجة التي وصلت إليها تلك الأنظمة في نهاية المطاف هي الدكتاتورية المطلقة .ولذلك فإن سبب اختيار حكومة العمري يكمن فيما تتمتع به هذه الشخصية من ميزات إيجابية ناجحة قبل الوصول إلى الحكم، ثم كيف تحولها الى شخصية دكتاتورية تمارس القمع ضد الحركة الوطنية بشكل فاضح من دون مراعاة الجوانب الديمقراطية والوطنية. ويخلص البحث إلى أن مدة حكومة العمري وما حدث فيها من اضطهاد للحركة الوطنية، كان الممهد الحقيقي لما تبعها من أحداث مهمة تمثلت بوثبة كانون سنة ١٩٤٨ . وقد حاول البحث دراست أهم الأحداث التي وقعت خلال حكم هذه الوزارة ورد فعل الحكومة من تلك الأحداث وما رافقها من تطورات داخلية في الوضع السياسي في العراق .

المبحث الأول / الوضع السياسي في العراق

في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ أصدر الوصي عبد الإله بياناً أعلن فيه العزم على السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية ، والاتجاه نحو الحياة الديمقراطية ؛ وعلّل ذلك بجملة أسباب ، في مقدمتها ما يأتي : (١)

١- الظروف السياسيّة العالمية ، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتشار الأفكار والمبادئ الديمقراطية . (١)

٢- ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، مما دفع الدول الاستعمارية إلى إعطاء بعض الحريات الديمقراطية في الدول الخاضعة لها .

٣- انتشار حركات التحرر في الدول الآسيوية .

٤- ظهور الطبقة العاملة العراقيّة كقوة لها دور كبير في كفاح الشعب العراقيّ .

٥- اصرار الشعب العراقيّ الممثل بفئاته السياسيّة وشخصياته الوطنيّة ، على ضرورة الحصول على الحريات الديمقراطية والاستقلال التام

وفي ضوء ذلك فقد استقالة وزارة حمدي الباجه جي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ (٢) وكُلف توفيق السويدي (٣) بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ (٤) ، التي ضمت عناصر وطنية معتدلة ، وعُدّت هذه الوزارة مؤشر لانتقال العراق الى مرحلة جديدة ، ووعدت الحكومة الجديدة، بإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق وإنهاء حالة الحرب والأحكام العرفية الاستثنائية، ورفع الرقابة، وإغلاق السجون والمعتقلات وإطلاق السجناء، وإجازة تأسيس الأحزاب السياسيّة، ونقابات العمال، وتحديث قانون الانتخابات. كما وعدت بالعمل على رفع مستوى المعيشة لعموم أبناء الشعب العراقيّ، وبصفة خاصة الفلاحون وتوزيع الأراضي عليهم. (٥)

وفي ضوء ماتقدّم وبالتحديد في الثاني من نيسان من العام نفسه ، وافقت وزارة الداخلية على إجازة خمسة أحزاب سياسية ، هي حزب الاستقلال ، وحزب الأحرار ، والحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد الوطني . ورفضت إجازة حزب التحرير الوطني بحجة انتماء عناصر شيوعية بارزه إليه . (٦)

ولو امعنا النظر في مناهج تلك الأحزاب العلنية، التي نشأت إبان تلك الحقبة لوجدنا أنّها كانت مشبعة بأجواء الحرية والديمقراطية، والإصلاح والرغبة في تعزيز الاستقلال وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومجمل الأفكار التي سادت في حقبة الحرب العالمية الثانية. (٧)

الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد حكومة أرشد العمري ١٩٤٦

وخلافاً لما سبق ذكره ، ولمواجهة ازدياد نشاط الأحزاب سالفه الذكر ، عملت السلطة على إيجاد حركة حزبية مضادة ، فظهرت أحزاب مساندة للسلطة من أجل ضرب الحياة الحزبية . فتأسس حزب الاتحاد الدستوري ، برعاية نوري السعيد، كما تأسس حزب الأمة الاشتراكي برعاية صالح جبر.^(٨) ومن أجل زيادة الوضوح للقارئ الكريم نورد الجدول الآتي :

التسلسل	الحزب	مؤسس الحزب	سنة التأسيس
١	حزب الاستقلال	محمد مهدي كبة	١٩٤٦
٢	حزب الأحرار	كامل الخضيرى	١٩٤٦
٣	الحزب الوطني الديمقراطي	كامل الجادري	١٩٤٦
٤	حزب الشعب	عزيز شريف	١٩٤٦
٥	حزب الاتحاد الوطني	عبد الفتاح ابراهيم	١٩٤٦
٦	حزب الاتحاد الدستوري	نوري السعيد	١٩٤٩
٧	حزب الأمة الاشتراكي	صالح جبر	١٩٥١

مما لا شك فيه أنّ الوضع السياسي في العراق ، أخذ بالتصاعد خلال وزارة السويدي ، إذ إنّ نشاط الأحزاب أخذ يظهر بوضوح ، وشنت الصحافة انتقادات للسلطة الحاكمة ، فضلاً عن طرح توفيق السويدي منهاجاً ؛ لإعادة النظر وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠. وتساهلت الوزارة مع الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الاستقلال تلك الأمور كلها أثارت غضب الوصي ، وامتنعوا السفارة البريطانية ، مما أدى الى وضع تلك الأحزاب تحت المراقبة، للحيلولة دون توسع نشاطها^(٩).

ومهما يكن من الأمر فإنّ البرنامج الاصلاحى الذي قدمته الحركة الوطنية العراقية ، والذي تراه يفتح على عالم ديمقراطي، وحياة دستورية مستقلة ، خارج محاور التحالف العسكري مع بريطانيا فيه دعوة للنفاهم بين قوى المعارضة، والحكومة العراقية من جهة، والبلاط الملكي من جهة أخرى من أجل استقلال العراق وزيادة معدلات الدخل القومي، وتحديد الملكية الزراعية ومقارعة الفساد الاداري ، وتحقيق الرفاه للمجتمع العراقي عامة.^(١٠)

ويبدو أنّ إجازة وزارة توفيق السويدي للأحزاب، وإذنه للصحف المتوقفة بمعاودة الصدور ، قد نشطت الأحزاب والجماعات السياسية ، فشرعت الصحف الناطقة بأسمائها بمزاولة نشاطها طبقاً للخطة التي انتهجتها بانتقاد الحكومة ؛ لتباطؤها في التحول نحو الأخذ بالأساليب الديمقراطية والعمل بموجبها بصورة

كاملة. ^(١١) ولم يقتصر نشاطها على النقد فسحب وإنما حققت لجنة الأحزاب نجاحاً ميدانياً، ظهر في دعوتها الى القيام بالإضراب العام في ١٠ أيار ١٩٤٦ . ثم أصدرت نداءً إلى الشعب بهذا الخصوص، وقدمت مذكرة إلى الحكومة العراقية، ومذكرات الى ممثلي حكومات بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي، والصين. ^(١٢) تطالبها بإعادة الحقوق المسلوبة الى الشعب العراقي.

وفي الاحوال جميعاً فقد ظهر الجو السياسي في العراق، بمظهرين متباينين : فالبيئات الشعبية والأكثرية الساحقة من الناس ، كانوا يتوسمون خيراً فيما قد تقوم به وزارة السويدي من أعمال بدأتها بحسن النية ، وسرعة اجراءات . لكنّ الجهات السياسيّة العليا كانت تضيق بها ذرعاً، وتبيت بها أمراً. ^(١٣) إذ إنّ الكثيرين يعتقدون أنّ هذا النشاط السياسي ، وهذه الحملات الصحفية قد أخافت الفئة الحاكمة. ^(١٤) والأبعد من ذلك هو وصف السفير البريطاني في العراق إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي (بالثعلب الماكر). الأمر الذي جعل السفارة البريطانية تتدخل وبشكل واسع، بغية إيقاف الوزارة وتوجيه الإعلام العراقي، لما يخدم المصالح البريطانية، ونفوذ رجال الجيل القديم. ^(١٥)

وعلى وفق ما تقدّم ، فقد تغيب أعضاء مجلس الأعيان من الحضور الى الجلسة يوم ٢٣ أيار ١٩٤٦ ، تاركين حكومة السويدي بلا مال ؛ بسبب عدم إقرار الميزانية ، الأمر الذي عجل في سقوطها ، ويبدو أنّ الوصي قد رتب ذلك سراً ، بعد أن تراجع عن فكرة التحرير التي وجدها تضعف أعمدة الرجعية الملكية ، وقد لا يكسب ودّ الطبقة الوسطى الساخطة ، التي أخذت الشيوعية تتغلغل فيها. ^(١٦)

تلك العوامل وغيرها التي تكمن في الشخصية العراقية ، ونزوعها شبة الفطري نحو التسلّط والتحكّم ، وفرض دكتاتورية الرأي الواحد على المستويات كافة .ومن المعروف عنّ النظام الملكي أنه يكون نظام دستوري برلماني وديمقراطي يسعى الى تحقيق مستوى من الحرية والديمقراطية في المجتمع، إلا أنّ التصرفات التي أقدم عليها هذا النظام في الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين في محاربة العقائد السياسيّة ، قد وضعت النظام الملكي في صف الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية المتسلطة ، وهذا ما سنبرهنه من خلال دراسة أعمال الوزارة القادمة .

المبحث الثاني / وزارة ارشد العمري :

فبعد استقالت وزارة توفيق السويدي في ٢ أيار ١٩٤٦ كُلف رشيد العمري بتشكيل الوزارة في حزيران ١٩٤٦^(١٧). وكان العمري يتمتع بسمعة مهنية جيدة؛ لكونه يمتلك انجازات قيمة عندما كان أميناً للعاصمة ومهندساً ناجحاً وذا خبرة طويلة في الإدارة، وتقلد مناصب عديدة سجل فيها نجاحاً ملموساً ومعالجة الأمور بجدية وذكاء متوقدين^(١٨) ومن جانب آخر كان صلباً في الإدارة وذا شخصية انفعالية . ذلك كله جعل وزارته تقابل بشيء من التحفظ والحذر.^(١٨) لذا فقد وقفت الأحزاب السياسية موقفاً معارضاً . كما طالبت القوى الوطنية بإطلاق تكوين الأحزاب السياسية وعدته حقاً من حقوق الشعب لا يستطيع أحد سلبه منها^(١٩). وقد وُصف العمري من أحد معاصريه بأنه أبعد الناس عن الديمقراطية والتنظيم الحزبي. وما يرافق ذلك من عدم قبول المعارضة، إذ كيف يتقبل ذلك وهو المعروف بالعنف إلى حدّ النزق ، مما ينذر ببداية لسياسة تعسفية اضطهادية^(٢٠).

إنّ هذا التقييم المسبق للوزارة ، جاء بفعل وجود جملة أزمات، تمرّ بها الساحة السياسية العراقية في مقدمتها، الموقف من القضية الفلسطينية ، ووضع عمال شركة النفط في كركوك ، ومعاهدة بورتسموث، التي أصبحت مداراً يلهب الوضع السياسي في العراق ويحركه. وفي خضم تلك الظروف، أثّرت مشكلة (لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية)^(٢١) ، التي زارت العراق في ١٦ آذار ١٩٤٦ ، لغرض تطبيق سياستها المتضمنة جعل باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين مفتوحاً، ورفع القيود عن بيع أملاك العرب إلى اليهود^(٢٢).

وقد عد قرار اللجنة يعد تطوراً خطيراً في المسألة الفلسطينية. مما دفع رجال الأحزاب الى إجراء اتصالات سريعة فيما بينهم ؛ لإيجاد لجنة مشتركة من الأحزاب ، تتولّى الدفاع عن فلسطين . وتمت الموافقة على تشكيل اللجنة في ٢ أيار ١٩٤٦ . وضمت اللجنة كلاً من كامل الجادري ، و عبد الكريم الأزري، و حسين جميل عن الحزب الوطني الديمقراطي ،وعبد الفتاح ابراهيم، وناصر الكيلاني، ومحمّد مهدي الجواهري عن حزب الاتحاد الوطني، وداخل الشعلان ومحمّد فخري جميل ، ومحمّد جواد الخطيب عن حزب الأحرار ، وعزيز شريف، وتوفيق منير، وحמיד هندي عن حزب الشعب ، ومحمّد مهدي كبة، وإبراهيم الراوي ، وفائق السامرائي عن حزب الاستقلال .وبذلك ضمت اللجنة الأحزاب العلنية كلها ، مما يشكل تطوراً واسهاماً في النشاط الحزبي العراقي. غير أنّ اللجنة اعتذرت عن قبول اشتراك الشيوعيين من خلال واجهتهم العلنية " عصابة مكافحة الصهيونية"^(٢٣) . بإعتبار أنّ اللجنة تضم الأحزاب السياسية فقط.^(٢٤)

المبحث الثالث / التحرك الشعبي ضد اجراءات الوزارة :

وفي خضم تفاقم اجراءات الحكومة ضد الحريات خرجت صباح يوم الجمعة ٢٨ حزيران ١٩٤٦ مظاهرة لنصرة القضية الفلسطينية الفلسطينية ، وضد الوجود البريطاني في العراق .ولما عجزت الشرطة عن تفريقها بعد عبورها من الرصافة إلى الكرخ باتجاه السفارة البريطانية ،أطلقت النار على المتظاهرين ، فقتلت خمسة أشخاص ، بينهم طفل وجندي وعاملان وطالب ، وجرح حوالي عشرة متظاهرين (٢٥).

يظهر أنّ هذا الحادث قد شكل انعطافاً خطيراً، إذ أنّها المرة الأولى في تاريخ الملكية يتم فيها اطلاق النار من الشرطة على المتظاهرين، وبذلك فإنّ هذا الحادث أثار انتقاداً قاسياً قبل المعارضة لوزارة أرشد العمري . التي استخدمت هذه الوسائل القمعية، بأوضح صورة من خلال تلك الاجراءات . (٢٦)

ومن جهة أخرى فقد ذكر بيان حزب الإستقلال الذي تصدى لهذه الحادثة أنّ اطلاق النار على المتظاهرين غير المبرر وشمل غير المتظاهرين من الناس الأمنين أو السابلة الذي قضى طالعمهم أن يكونوا قريبين من محل الحادث . وطالب البيان بإجراء التحقيق من سلطة قضائية محايدة، ونشر نتائج التحقيق على الرأي العام ؛ ليطمئن الناس على حرياتهم وأرواحهم .(٢٧)

مما تقدّم يبدو أنّ تلك الأفكار التي طرحتها قوى المعارضة والظروف السياسيّة التي يمرّ بها الشارع العراقيّ قد أستهوت الجماهير الطلابية التي تمثل الشريحة الأكثر وعياً في المجتمع ، فضلاً عن الموقف السياسيّ العنيف الذي اتخذته الوزارة ضد هذه الشريحة ، وهو ما يتبين في تشديد وزير المعارف على مديري المدارس، بعدم السماح للطلبة بالاشتراك في التظاهرات، والرغم من تلك الاجراءات وغيرها لم توقف الحركة الطلابية نشاطها، بل خرجت في مظاهرات متفرقة، كان أهمها اشتراكها بمظاهرات يوم ١٨ حزيران ١٩٤٦ . وتعرضها للعنف من قبل الأجهزة الأمنية.(٢٨)

لم تكف وزارة أرشد العمريّ في ضرب المتظاهرين السلميين يوم ٢٨ حزيران ، بل ذهبت الى أبعد من ذلك عندما وجدت أن الحركة النقابية، أخذت تمارس نشاطاتها في تحقيق مطالبها من جانب، من جانب آخر ظهور دور نشط للحزب الشيوعي العراقيّ بالتغلغل في الأوساط العماليّة، وتحريضهم على الاضرابات، وتأسيس النقابات من أجل تشكيل قوى عمالية شيوعية نشطة .(٢٩)

في ضوء ما تقدّم حاولت الحكومة الحدّ من نشاط الحزب الشيوعيّ ، من خلال إيقاف صدور صحيفته المعروفة (بالعصبة) التي تولى تحريرها الشيوعي اليهودي يوسف زلخا والمحامي حسين أبو العيس ، إذ عطلت الصحيفة يوم ٦ حزيران ١٩٤٦ .(٣٠) ثم بعد المظاهرات مباشرة في يوم ٢٩ من الشهر

نفسه، أغلقت الحكومة مقر عصبة مكافحة الصهيونية واعتقلت أعضائها واتهمتهم بالتحضير والإعداد لمظاهرة يوم ٢٨ حزيران سابقة الذكر وتحريضهم ضد سياسة البريطانيين في فلسطين.^(٣١) وقد تمخض عن تلك التطورات أن اجتمعت الأحزاب العراقية الخمسة في ٢ تموز، لترفع مذكرة إلى رئيس الوزراء، ومن ثم فقد قابل رؤساء تلك الأحزاب الأمير زيد نائب الوصي كما قابلوا رئيس الوزراء نفسه، وقد تضمنت المذكرة ثلاثة مطالب.

١- الإسراع في إطلاق سراح الموقوفين البالغ عددهم (٦٧ مدنياً) و(١٢٠ عسكرياً).^(٣٢)

٢- الإسراع في تأليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسؤولية إطلاق النار.^(٣٣)

٣- إعادة النظر في سياسة الوزارة، وإطلاق حرية الصحف المعطلة، والكف عن التضيق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر، والاجتماع، والإضراب، والتظاهر، وفسح المجال للأحزاب لممارسة حقوقها كاملة غير منقوصة.^(٣٤)

وليس بعيداً عن ذلك فقد قام عمال شركة نفط كركوك في ٣ تموز ١٩٤٦ بالإضراب عن العمل، مطالبين بتحسين أحوالهم المعيشية، والسماح لهم بتشكيل تنظيم نقابي.^(٣٤) وزيادة الحد الأدنى للإجور من (٨٠ فلساً) إلى (٢٥٠ فلساً). واستحداث نظام ضمان ضد العجز والمرض والشيخوخة، ووقف الطرد الكيفي للعمال^(٣٥). وتهيئة دور سكن لهم، وتخصيص وسائل لنقلهم إلى أماكن العمل ومنه، ومنحهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبادان.^(٣٦) وقد قاد الإضراب لجنة من العمال الشيوعيين وهم: دنخا يلده، وجون صاكيان، وحنا الياس، وحكمان فارس الربيعي، وفاضل جواد، ورسول كريم، وطه التورنجي، توزع عملهم بشكل على لجان منها لجنة المفاوضات، ولجنة الإشراف على الإضراب، ولجنة إعداد الكلمات والخطابات باللغة العربية والكردية والتركمانية والأرمنية والسريانية، وقد عمل الشيوعيون على تعبئة سكان مدينة كركوك لإسناد الإضراب^(٣٧) وقد شارك في الإضراب حوالي (٥٠٠٠ عامل) من عمال شركة النفط العراقية في كركوك وعقدت في حديقة (كارو باغي)^(٣٨) التي تقع في غرب كركوك. إذ عقدت اجتماعات مستمرة على مدى ثمانية أيام، ثم تحشد العمال المضربين من خلال الخطابات والشعارات الحماسية، وعرض تقارير عن آخر التطورات^(٣٩) من أجل فضح السياسة الاستعمارية، والنهب الذي تمارسه شركات النفط. لذلك جن جنون السلطة، وشركة النفط أيضاً.^(٤٠) وبلغ الإضراب ذروته في يوم ١٢ تموز ١٩٤٦ حينما أطلقت الشرطة النار عليهم، ونتج عن ذلك قتل خمسة أشخاص وجرح أربعة عشر شخصاً.^(٤١) فيما يرى مصدر آخر أن عدد القتلى بلغ ١٦ قتيلاً و٢٧ جريحاً^(٤٢) كما تم اعتقال جماعة من المضربين وإيداعهم السجن وفي مقدمتهم قادة الأحزاب^(٤٣). وهكذا عبرت السلطة عن سياستها التي اتسمت بالقمع والشدة، مما أدى إلى استياء شديد بين الأوساط الوطنية^(٤٤).

ففي الوقت الذي حاولت فيه الحكومة أن تلقي تبعات هذه المجزرة على عاتق العمال المضربين، إلا أن لجنة التحقيق الرسمية، التي ألفتها الحكومة ذاتها للتحقيق في القضية برئاسة القاضي أحمد الطه نائب رئيس محكمة استئناف بغداد، أثبتت في تحقيقها أن العمال لم يرتكبوا شيئاً مخالفاً للقانون، ولم يكن في اجتماعهم ما يخشى منه على الأمن، وأنهم كانوا عَزَلًا من السلاح، وكانوا يتحركون تحت مراقبة الشرطة. إلا أن الشرطة تجاوزت في عملها الحد المعقول في تشتيت المجتمعين بقوة السلاح واعتقال الآخرين.^(٤٥) وهكذا عيّرت وزارة أرشد العمري عن سياستها التي اتسمت بالقمع والشدة للحد الذي جعل وزير داخليتها عبد الله القصاب، يعترف بذلك العنف ويضطر لتقديم استقالته في ١٧ آب ١٩٤٦ إذ قال: ((إنَّ العمال لم يقوموا بأي حركة تستدعي إصدار الأوامر بتفريقهم، وإطلاق الرصاص عليهم، تلك الأوامر التي يستتكرها كل ذي ضمير حي))^(٤٦).

إنَّ حادثة كارويافي أدت إلى استياء شديد في الأوساط الوطنية. مما جعل الأحزاب الخمسة تتخذ مواقف موحدة ضد الحكومة. إذ قدمت احتجاجاتها على تلك الحادثة وطالبت بمعاينة المسيئين، وراحت صحف الأحزاب تتحدّث عن فاجعة كركوك، وتشجب إجراءات السلطة القمعية، كما أصدرت بيانات احتجاجية. وقدمت مذكرات بالمضمون نفسه إلى الجهات الرسمية في الدولة^(٤٧)، واعتبرت أن ما حدث هو سلسلة من المخالفات القانونية أدت إلى مصادرة الحريات التي كفلها الدستور.^(٤٨)

ومهما يكن من الأمر فإنَّ الحكومة لم تستمع لتلك الدعوات الوطنية المخلصة، ولم تحاول أن تعدّل من مسيرتها التي أصبحت ملطخة بالدم. واضطهاد الشعب وقواه الوطنية. وهنا تظهر بوضوح شخصية الحاكم العراقي التي تتسم بنزعة التسلط والهيمنة المنحازة دائماً نحو فرض الرأي الواحد، والموقف الواحد، والمبالغة فيه، وتطبيق مبدأ التسلط والاستبداد العقائدي. تلك النزعة التي كانت توحى للنظام الملكي ولرجالها بالتزام هذه السياسة الدكتاتورية الخاطئة، ودفعه الى الخروج عن الأصول الديمقراطية والبرلمانية والحريات العامة، التي هي من أساسيات النظام الملكي الدستوري البرلماني التعددي في العالم ومستلزماته وخصائصه.

ومما تقدّم يتضح أن إجراءات الحكومة التي لجأت إليها في معركتها مع الأحزاب الوطنية لم تكن منصفة، إذ أقامت الدعاوى على الصحف المعارضة و الأحزاب ومنها: ثلاث دعاوى على "صوت الأهالي" التابعة للحزب الوطني الديمقراطي، التي كان صاحب امتيازها كامل الجادرجي. وكان من نتائج هذه المحاكمات تعطيل الجريدة، إذ صدر آخر عدد منها يوم ١٣ آب ١٩٤٦. وفي اليوم نفسه أصدرت المحكمة حكمها بإعتقال كامل الجادرجي لمدة ستة أشهر^(٤٩) وغلقت صحيفة صوت الأهالي بصورة دائمية بعد أن أتهمت الحكومة بكبت الحريات ومعاداة الديمقراطية^(٥٠).

وقد كان رد الحكومة على تلك الاتهامات كالمعتاد بأن الأحزاب تريد تحريض الأهالي على التمرد والعصيان، وتحسين سمعة المجرمين والمتمردين، وتبرير أعمالهم العدوانية والفوضوية المخالفة للتعليمات والقوانين. (٥١)

المبحث الرابع / وزارة العمري امام المأزق التاريخي :

وهنا لابد من القول أنّ وزارة أرشد العمريّ هو المهندس المبدع ، الذي عُرف عنه مقدرته في مواجهة الصعاب، لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ ان تشكيلته الوزارية إعتمدت على من عناصر هزيلة ، مما افضى رئيس الوزراء ان يدير أمور الدولة بنفسه، على الرغم من إنّ الوزراء كانوا يفهمون مسؤولياتهم، ولكنهم عاجزون عن القيام بها مما أدى إلى تفكك عرى التعاون والتفاهم بين الوزراء ، وبقيت الوزارة تترنح في عجزها وضعفها الى الحد الذي لم يعد في وسعها القيام بأي عمل مفيد. (٥٢)

وفي الثلاثين من آب ١٩٤٦ دعت الأحزاب الثلاثة الاتحاد الوطني، والشعب، والوطني الديمقراطي الى عقد اجتماع عام ، من أجل تقديم احتجاج الى الوصي ، مبيّنين فيه سياسة حكومة العمريّ وممارساتها القمعية ضد المواطنين ، والمطالبة بإستقالة الوزارة وتشكيل وزارة دستورية تحضى برضا الشعب. (٥٣)

وقد حضر هذا الاجتماع حوالي ثلاثة آلاف شخص من مختلف شرائح المجتمع . ثم واجهت الوزارة بعد ذلك اضراب عمال المطابع من ٥-١٥ أيلول من السنة نفسها. مما تسبب باعتقال ناظم الزهاوي ، وموسى الشيخ راضي ، و عبد الله مسعود، وشريف الشيخ ، كما لحقها إعادة اعتقال كامل الجادري يوم ١٧ أيلول بسبب نشر مقال يوم ١٦ أيلول (محنة لكنّها خير امتحان لقلوب الأحرار) ومقال آخر بعنوان: (مجافات الأحزاب وخنق الحريات الديمقراطية على خطر سلامة الدولة) . (٥٤) وفي الوقت نفسه حاولت وزارة العمريّ تعقيد الموقف مع باقي الأطراف السياسيّة من خلال التضييق على حرية الصحافة . فأغلقت الصحف المعارضة ومنها جريدتنا التقدّم واليقضة .

وفي صميم تلك الظروف كتبت جريدة لواء الاستقلال مقالاً جاء فيه ((لم نجد أي مسوغ مقبول في الحقد الشخصي والتحكّم والتأمر على حرية النشر ، والمسؤولون عن هذا العمل يفهمون بأن شخصية الرجل السياسي لا تعود ملكاً له بل تصبح مشاعاً للعموم)). (٥٥)

ومما سبق يبدو أنّ الاضرابات العماليّة ، وفي مقدمتها اضراب ٢٨ حزيران ، وضراب غاروباغي في ٣ تموز ١٩٤٦ . كان لها الأثر الكبير في اضعاف الوزارة من جهة، وزيادة قوة الحركة الوطنيّة وثباتها من جهة أخرى . إذ إنّها جاءت من رحم الجماهير ، ودعم الأحزاب السياسيّة . وكشفت أمام الرأي العام أنّ حكومة العمريّ أصبحت عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة على وفق الأسس الديمقراطية ، بل إنّها

تميّزت بالقسوة والعنف الشديدين^(٥٦). ومن جانب آخر فإنّ السفارة البريطانية في بغداد قد أبدت عدم ارتياحها من اندفاع رئيس الحكومة بهذا الشكل في استخدام العنف السياسي المفرط . وعليه فقد كان مصدر قلق السفارة؛ لأنّ العنف ضد القوى الوطنيّة قد يدفع الأخيرة لاستخدام العنف ضد السلطة، الذي قد لا يقف عند شخص رئيس الوزراء أو الوزارة، بل يتصاعد الغضب والاستياء الشعبي ليصل الى الوصي، وقد يتعداه الى السفارة نفسها؛ بوصفها المشرف والموجه للعملية السياسيّة برمتها في العراق.^(٥٧)

ونتيجة لما تقدّم واثّر تصاعد المعارضة من القوى الشعبية والأحزاب ، ازدادت وزارة أرشد العمريّ ضعفاً، مما اضطر العمري إلى تقديم استقالته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.^(٥٨) وكان العمريّ يطمح أن يُكَلّف من الوصي بتشكيل وزارة ثانية، بإعتبار أن الأخطاء التي وقع فيها سببها الوزراء الضعفاء. إلا أنّ الرياح جرت بما لا تشتهي السفن. فقد كُلف نوري السعيد بتشكيل الوزارة. ويُعلّل ذلك بضغط الخارجية البريطانية على الوصي، بأن لا يفسح المجال لاستمرار وزارة العمريّ في أعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية^(٥٩) ومحاولة من قبل الوصي لامتنصاص ضغط الشارع العراقيّ وغضبه كذلك.

وهذا لا يعني انتهاء العنف في العراق، باستقالة وزارة العمريّ وتكليف السعيد، ذلك السياسيّ المخضرم بتشكيل وزارة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦.^(٦٠) فإذا كان العمريّ يواجه حريته مباشرة وبخط مستقيم ومكشوف، فإن السعيد كان يسير إلى أهدافه بالتواء وندراً ما كان يُظهر ما يريد أن يفعله.^(٦١) وبذلك فقد استمر الاضطهاد للحركة الوطنيّة بل تطوّر عن ذي قبل، ولاسيما أنّ البلاد مقبلة على توترات جديدة؛ بسبب معاهدة بورتسموث سيئة الصيت. واجمالياً فإنّ المدة التي حكمت فيها وزارة العمريّ ، تكاد تكون فترة أنموذجية لنزعة التسلّط في الشخصية العراقيّة، ودكتاتورية الرأي الواحد، وتحكّم المنهج الحكومي على الإرادة الشعبيّة الوطنيّة .

الخاتمة :

حاولتُ دراستنا تسليط الضوء على ماتعرّض له الإنسان العراقيّ، بفعل الحكومات المتعاقبة خلال العهد الملكيّ، وأخذت حكومة أرشد العمريّ مثلاً على ذلك، حيث أظهرت الدراسة أنّ النزعة الدكتاتورية، هي نزعة فطرية ومكتسبة في الوقت نفسه عند الحكام العراقيين، بفعل الظروف التي مرّ بها البلد إذ إنّه يسعى من خلالها إلى إرضاء مرؤسيه، وإن وقع في ظلم من كان السبب في إيصاله إلى الكرسي من الشعب، أو القوى السياسيّة.

وأن حبّ التسلّط يكمن في داخله ولا يستطيع التخلص منها، فأحياناً يغلب الطبع على التطلع. بالوقت الذي يرفض فيه النقد، وإن كان من أجل تقويمه. ويبدو أنّ غريزة الحكم والتسلّط تصبح لديه أقوى

من سلطة العدل والمساواة؛ لأنّ الأولى صفات إنسانية، والثانية صفات الرسل والأنبياء. كذلك بين البحث دور القوي الوطنية والشعبية في مقارعة السلطة الحاكمة على الرغم من إجراءاتها العنيفة ولكن البقاء دائما للعدل والحق. وان السلطة الغاشمة مهما امتلكت من قوة فإن زوالها سيكون سريعا اكثر مما نتوقع .
ومن جانب اخر اوضح البحث ان العهد الملكي في العراق لم يكم عهدا ديمقراطيا كما يعتقد البعض بل كانت اغلب وزاراته تحكم بالقوة والبطش للقوى الشعبية وإن إجازة الاحزاب منتصف الاربعينيات لاتعني اعطاء الحريات والحقوق الكاملة لانباء الشعب، بل انه اوجد حالة من الوعي عند ابناء الشعب للمطالبة بالحقوق ورفض الاوضاع السياسية الفاسدة .وبالتالي فإن الغليان الذي شهده الشارع خلال حكومة أرشد العمري كان الممهّد لرفض معاهدة بورتسموث سنة ١٩٤٨ .

هوامش البحث:

- ١) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، ١٩٨١ ، ط٢ ، ص٥٥
- ٢) حمدي عبد الوهاب رشدي عبد الرحمن الباجه جي (١٨٨٧-١٩٤٨) وهو سياسي وإداري عراقي ، عُيّن وزيراً للأوقاف سنة ١٩٢٦ ، وانتُخب رئيساً لمجلس لنواب سنة ١٩٤١ ، وتولّى رئاسة الوزراء في ٤ حزيران ١٩٤٤ ولغاية ٢٣ شباط ١٩٤٦ ، ثم ممثّل العراق في جامعة الدول العربيّة، قحطان حميد كاظم ،وزارة حمدي الباجه جي ، مجلة كلية التربية للبنات ،جامعة ديالى ،حج٢٥، ع٢٠١٤، ص٢٠١.
- ٣) وهو سليمان توفيق بن يوسف بن نعمان بن محمد سعيد ،ولد ببغداد محلة خضر الياس في الكرخ ،في اذار سنة ١٨٩٢ ، ويرجع نسبة إلى عائلة عباسية شهيرة في بغداد تعرف بأل السويدي يصل نسبها الى الخليفة العباسي المقتدر بالله . درس في المرحلة الابتدائية والثانوية في بغداد سنة ١٩٠٨ ، واکمل دراسته الجامعية الأولية في كلية الحقوق العثمانية في استانبول 1912 ،ثم اكمل دراسته العليا في باريس ، وأصبح ضابط احتياط خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، وتولّى رئاسة الوزراء في أربع حكومات في السنوات ١٩٢٩،١٩٥٠،١٩٤٦،١٩٣٠ ثم وزير خارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي في العراق والأردن سنة ١٩٥٨ . وتوفي في لبنان سنة ١٩٦٨ .للتفاصيل أكثر ،ينظر : توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تأريخ العراق والمنطقة العربيّة بيروت ،٢٠١٠، ط٢، ص٢١ .
- ٤) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ،ج٧،بغداد،١٩٨٨،ص٧.
- ٥) الحكومة العراقيّة ، العراق في التاريخ ،بغداد،١٩٨٣،ص٧١٥،
- ٦) عبد الرزاق الحسنيّ ، تأريخ الأحزاب السياسيّة العراقيّة ، بيروت ، ٢٠١٣، ص١٣٥.
- ٧) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقيّة ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٧٧.
- ٨) ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٥٦.

الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد حكومة أرشد العمري ١٩٤٦

- ٩) محمّد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٠، ص ١١٣.
- ١٠) حسن العلوي، اسوار الطين، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤٥.
- ١١) محمّد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩٧.
- ١٢) حسن شبّر، العمل الحزبي في العراق، ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٧٨.
- ١٣) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٣٧٧.
- ١٤) محمّد حديد، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- ١٥) التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد للعام ١٩٤٦، نقلاً عن مؤيد ابراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢، ص ٦٩.
- ١٦) حنا بطاطو، العراق-الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٨٩.
- ١٧) عبد الرزاق الحسني، الوزرات المصدر السابق، ج ٧، ص ٩٢.
- * محمّد أرشد باشا العمري (١٨٨٨-١٩٧٨) ولد في مدينة الموصل، واكمل دراسته في مجال الهندسة سنة ١٩٠٨ في اسطنبول، شارك في إعمار المسجد الأقصى في القدس زمن السلطان عبد الحميد الثاني، عاد الى الموصل ١٩١٩ وعُيّن مديراً للبريد، ثم أميناً للعاصمة، ثم مديراً للري، ثم وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة علي جودت الأيوبي الأولى (١٩٣٤-١٩٣٥) وكان أحد مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقيّة، ومصّلحة نقل الركاب، وهو الذي استورد باصات المصلحة ذات الطابقين في منتصف الاربعينيات والحقها بأمانة العاصمة عندما كان أميناً لها. وتولّى وزارة الخارجية في وزارة حمدي الباجه جي التي شكلت في ٦ حزيران ١٩٤٤، ثم عين وزيراً للدفاع في وزارة الباجه جي الثانية التي تشكلت في ٢٩ اب ١٩٤٤. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٣٠.
- ١٨) محمّد حديد، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- ١٩) الحكومة العراقيّة، المصدر السابق، ص ٧١٥.
- ٢٠) خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، 1966، ص ٧٧.
- ٢١) وهي لجنة شكلت عام ١٩٤٥ من الحكومتين البريطانية والأمريكيّة كان هدفها اعطاء الهجرة اليهودية الى فلسطين اطاراً قانونياً ورسمياً وتكونت من (١٢ عضواً) نصفهم من البريطانيين والنصف الآخر من الأمريكيان. بدأت أعمالها في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦ في واشنطن وزارت عدداً من الدول العربيّة، وانتقلت الى سويسرا في ٢٨ اذار ١٩٤٦، وبنيت النتائج التي توصلت لها، التي جاءت مطابقة لمطالب اليهود. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج ٥، ط ٣، عمان، ١٩٩٥، ص ٤٥٠.
- ٢٢) ميسه ثابت نعمان القيسي، ثانوية الكرخ ودورها التربوي والسياسي في تاريخ العراق من عام ١٩٢٧-١٧ تشرين ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

- (٢٣) وهي جمعية شكّلها عدد من الشباب العراقيّ اليهودي المعادي للصهيونية من أعضاء الحزب الشيوعي العراقيّ، وأُجيزت بتاريخ ١٦ آذار ١٩٤٦. وضمت كلاً من يوسف هارون زكي رئيساً، وسليم منشي ، ونسيم حزقيل يهودا ، ومسرور صالح قطان ، وابراهيم ناجي ، ويعقوب كوهين ، ويعقوب اسحاق ، وموسى يعقوب ، وصدر عنها صحيفة باسم (العصابة)، حسن الزبيدي ، المصدر السابق، ص٤٦٨.
- (٢٤) حسن شبّر، المصدر السابق، ص١٩٧.
- (٢٥) محمّد حديد، المصدر السابق، ص١٩٧.
- (٢٦) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٩٠.
- (٢٧) حسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٤٦٨.
- عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ص١١٢.
- (٢٨) عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال العراقيّ ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٦، ط٢، ص١٩١-١٩٢.
- (٢٩) أصدر عميد كلية الطب بياناً حذّر فيه الطلبة من الاشتراك بالمظاهرة، وخلاف ذلك سوف تعرض قضيته على مجلس الكلية ، ويعرّض نفسه للعقوبات الانضباطية ، التي قد تصل إلى الفصل من الكلية . جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسيّة في العراق ، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص١٦٣.
- (٣٠) خالد بلال الجبوري ، التحليل التاريخي للبنية السياسية للأحزاب العراقيّة ١٩٤٦-١٩٨٥، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٢١.
- (٣١) صلاح الخرسان، صفحات من تأريخ العراق السياسيّ الحديث - الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠ ، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٩.
- (٣٢) حسين الزبيدي ،المصدر السابق ،ص٤٦٨ ،
- (٣٣) عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارات المصدر السابق ،ج٧، ص١١٤.
- (٣٤) حسن شبّر ، المصدر السابق ،ص١٧٨
- (٣٤*) حكمت خليل محمّد، دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنيّة سنة ١٩٤٦-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٩.
- (٣٥) عزيز سباهي، عقود من تأريخ الحزب الشيوعي العراقيّ ، ج١، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٦٠.
- (٣٦) محمّد حديد ، المصدر السابق ، ص١٩٨.
- (٣٧) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص٢٦٠.
- (٣٨) وتقع خارج مركز المدينة وهو اسم كردي يعني (الكفار) ؛ وذلك لأنّ أصحابها كانوا مسيحيين .حنا بطاطو.، المصدر السابق، ص١٩٠.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص١٩٠.
- (٤٠) عزيز سباهي ، المصدر السابق، ص٢٦٠ .

- ٤١) محمّد حديد ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- ٤٢) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
- ٤٣) جريدة صوت الأحرار ، العدد ١٥ ، ٢٦٣ تموز ١٩٤٧ .
- ٤٤) صادق قدير خباز ، نصف قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ٢١ .
- ٤٥) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .
- ٤٦) كتاب استقالة عبد الله القصاب وزير الداخلية من حكومة أرشد العمري ، نقلًا عن عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج ٦ ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .
- ٤٧) حسن شبّر ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .
- ٤٨) جريدة صوت الأهالي ، العدد ١٢٢٠ ، ١٩ تموز ١٩٤٦ .
- ٤٩) محمّد حديد ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- ٥٠) جاء غلق صحيفة الأهالي بسبب نشرها لثلاث مقالات ، اعتبرتها الوزارة معادية لها أولها في العاشر من تموز ١٩٤٦ تحت عنوان // (الغاية الحقيقية وراء خطة الحكومة الحاضرة) ومقال آخر في الخامس عشر من تموز بعنوان : (الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن اعمالها العدائية) أما المقال الثالث فكان في الثامن عشر من تموز معنون : (اطلاق الرصاص على المتظاهرين) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .
- ٥١) ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي ، تأريخ العراق المعاصر بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٦ .
- ٥٢) ماريون وبتروس لوجت ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات والترجمة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨٠ .
- ٥٣) د.ك.و ن ملفات البلاط الملكي ، الوحدة الثقافية الملفة ٤٤٩١ / ٣١١ بيانات الأحزاب الوطنيّة .
- ٥٤) محمّد حديد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .
- ٥٥) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٢٤ في ٢ ايلول ١٩٤٦ .
- ٥٦) محمّد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٩ .
- ٥٧) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- ٥٨) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .
- ٥٩) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٦ .
- ٦٠) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- ٦١) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

مصادر البحث

اولا / الوثائق غير المنشورة :

د.ك.و ن ملفات البلاط الملكي، الوحدة الثقافية الملفة ٤٤٩١/٣١١ بيانات الأحزاب الوطنية

ثانيا / الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. ميسه ثابت نعمان القيسي، ثانوية الكرخ ودورها التربوي والسياسي في تاريخ العراق من عام ١٩٢٧-١٧ تشرين ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات جامعة بغداد، ٢٠٠٢ .
٢. صالح عبد العالي خليف الخفاجي، العنف السياسي في تأريخ العراق المعاصر ١٩٤١-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٠

ثالثا / الكتب العربية والمعربة :

٣. ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تأريخ العراق المعاصر بيروت، ٢٠١٤ .
٤. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تأريخ العراق والمنطقة العربية بيروت، ٢٠١٠، ط٢ .
٥. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
٦. حسن شبر، العمل الحزبي في العراق، ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٢ .
٧. حسن العلوي، اسوار الطين، بيروت، ١٩٩٥ .
٨. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، بيروت، ٢٠٠٧ .
٩. حكمت خليل محمّد، دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية سنة ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٦ .
١٠. الحكومة العراقية، العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣ .
١١. حميد المطيعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٠.
١٢. حنا بطاطو، العراق-الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢.
١٣. خالد بلال الجبوري، التحليل التاريخي للبنية الساسية للأحزاب العراقية ١٩٤٦-١٩٨٥، بيروت، ١٩٨٦ .
١٤. خليل كنه، العراق امسه و غده، بيروت، ١٩٦٦.
١٥. صادق قدير خباز، نصف قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٧١.
١٦. صلاح الخرسان، صفحات من تأريخ العراق السياسي الحديث - الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠، بيروت، ٢٠٠١ .
١٧. عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٦، ط٢، ص ١٩١-١٩٢.
١٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٧، بغداد، ١٩٨٨ .

الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد حكومة أرشد العمري ١٩٤٦

١٩. عزيز سباهي، عقود من تأريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٠. عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج٥، ط٣، عمان، ١٩٩٥.
٢١. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٨١، ط٢.
٢٢. ماريون ويتروسلوجت، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٣. محمّد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٤. محمّد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.
٢٥. محمّد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٠.
٢٦. مؤيد ابراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢.

رابعاً / الدوريات والصحف :

- ١- قحطان حميد كاظم، وزارة حمدي الباجه جي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة ديالى، حج٢٥، ع٢٠١٤، ٢٠٠٦.
- ٢- جريدة صوت الأهالي، العدد ١٢٢٠، ١٩ تموز ١٩٤٦.
- ٣- جريدة لواء الاستقلال، العدد ٢٤ في ٢ ايلول ١٩٤٦.